

على الخلاف

شاطئ كفرعبيدا

السطو على 37 ألف م2 من الملك العام

يدخله شاطئ
كفرعبيدا الصخري
أكثر من 15 ألف
شخص سنوياً

لها. 2- الإضرار بالتنوع البيولوجي الذي أمنتته طبيعة الشاطئ الذي تحتوي على مصاطب نادرة وأعماق مختلفة. 3- تهجير الأسماك والإضرار بالثروة السمكية. 4- الإضرار بكل الشواطئ المحيطة بسبب أعمال الردم التي سينجم عنها تآكل وترسبات على الشواطئ. 5- تهجير سكّان المنطقة والإضرار بمصالح الصيادين وأصحاب الحانات الصغيرة التي تعيش من البحر، (بحسب تعاونية صيادي كفرعبيدا، يقصد البحر مئات صيادي الصنارة ونحو خمسين زوراً).

البلدية تدافع عن الاستثمارات

بالنسبة لهؤلاء، العتب الأكبر يقع على البلدية التي وافقت على المشروع متجاهلة الأضرار المترتبة عنه، باعتبار أن الأمل من المسؤولين مقطوع. وبحسب خوري، هناك بقعتان لم تستثمر بعد على طول شاطئ كفرعبيدا، الأولى هي المساحة المنوي إنشاء المشروع فوقها، والثانية ينتظر رئيس البلدية طنوس فغالي (وهو مدعوم من الوزير بطرس حرب) موافقة مجلس الوزراء لإقامة مشروع خاص به.

يوصف فغالي بال One Man Show في البلدية الذي يتحكّم بكل تفاصيلها، ويحكمها منذ 18 عاماً معتبراً أنه جعلها بلدة نموذجية، لكنّه فعلياً حولها إلى مستنقع للصرف الصحي (الذي ترميه مشاريعه العقارية في أراضي السكّان والمسطلّ من شاليهاته الخاصة على البحر)، وإلى مكب للنفايات المكسدة على الطرقات، ومشاع للمحارق وقطع الأشجار، عدا عن العمار العشوائية، وصولاً إلى المشروع الأخير.

يصر فغالي على الدفاع عن المشروع باعتباره سيؤمّن فرص عمل في المنطقة، ودون أن ينطوي على أي ضرر بعد التعديلات التي فرضتها وزارة البيئة، قبل أن يتوجّه إلى المعارضين واصفاً إياهم "بالعالم المتفلسفة"، ويتابع قوله: "خليهم يسدّوا نياعهم. هذا استثمار بقيمة 100 مليون دولار، يصبّ في مصلحة المنطقة، ولن نقف بوجهه. هؤلاء يصزّون على الصفاق صفة "بلاد الدابة" بمنطقتي جبيل والبترون عبر معارضة أي مشروع إنمائي". يرفض فغالي الردّ على أي تهمة موجهة له، مكتفياً بالقول: "طوال 18 عاماً، أنفقت 8 ملايين دولار على البلدة ولن أتحدّث عن أعمالي".

أمام المعارضين فرصتان لإنقاذ الشاطئ، أولاً صحة وزارة البيئة وتحويله إلى محمية طبيعية، كان من المفترض إقامتها منذ 7 أعوام، أو وفاء التيار الوطني الحرّ بوعده بالطعن بالمراسيم الصادرة عن جلسة مجلس الوزراء. وإلا سيكون أمامهم التصعيد أبعد من اعتصام في 10 أيلول... أبعد كثيراً.



ينفذ أهالي كفرعبيدا وجمعيات مدنيّة اعتصاماً على شاطئ البحر اليوم. مطلبهم تحويل هذا الشاطئ النادر إلى محمية طبيعية. يطلق هؤلاء صرخة ضد الردم وجشع الاستثمارات الخاصّة. يرفضون الإمعان بسياسة وضع اليد على أملاكهم البحرية العمومية. بعدما احتلت المنتجعات 78% منها. مصير كفرعبيدا مهدد بمصائر البلدات الأخرى المحاذية للشاطئ، التي فقدت كل اتصال لها بالبحر وخسرت كل ميزة متاحة

قيمان عقيقي

بعد حاجز المدفون السبيّ الصيت، تبادرك لافتات ترحيبية بدخول محافظة الشمال، من بوابتها الأولى كفرعبيدا. تلك البلدة الممتدة على الساحل، كان شاطئها مرشحاً لإعلانه محمية بحرية عام 2009، لكن معارضة رئيس بلديتها نسفت الخطة، إذ سبق أن وافق على مشروع يشرع السطو على الأملاك العمومية البحرية، ويحوّل معالم الشاطئ الصخري الطبيعية إلى منتجع سياحي ضخم. وبقي قرار القضاء على شاطئ كفرعبيدا مؤجلاً منذ عام 2007، إلى أن أعيد إحياءه في آب الماضي على طاولة مجلس الوزراء.

بحر اللبنانيين لكبار المستثمرين

عام 2007 أقرّ مجلس الوزراء، في خضمّ أزمة الميثاقية التي ولدها خروج الوزراء الشيعة، المرسوم الناقد حكماً رقم 955 والقاضي بالترخيص لشركة "إنماء الشواطئ اللبنانية" بإشغال مساحة 37026 متراً مربعاً من الأملاك العمومية البحرية، متاخمة للعقارات رقم 262 و263 و297 من منطقة كفرعبيدا العقارية (تبلغ مساحتها مجتمعة 19357 متراً مربعاً وتملكها الشركة المستثمرة). بحسب المرسوم، أجيّر للشركة استثمار 11483 متراً مربعاً (أملاك عمومية بحرية قابلة للردم خفضت لاحقاً إلى 4000 متر فقط مجاز ردمها)، 6450 متراً مربعاً (منطقة صخرية طبيعية)، و19093 متراً مربعاً (مسطح مائي)، وأجيّر لها إقامة تجهيزات رياضية وسياحية مع أحواض سباحة وحدائق. يومها شكّل المرسوم نموذجاً عن الصفقات الفاسدة، التي تشرّع السطو على أملاك الناس المشتركة، إذ ترافق مع إصدار مرسوم آخر يعطي وزير الأشغال العامة والنقل (آنذاك)، محمد الصفدي، الحق بإقامة مرفأ خاص لقصره، شيدّه على الأملاك العمومية البحرية في البربارة.

مواصفات المشروع واضرارها

إنماء الشاطئ وإحياءه من صلب اهتمام شركة "إنماء الشواطئ اللبنانية"، صاحبة المشروع، والمملوكة من أفراد من آل عبد الأحد وتخصّص في تنفيذ المشاريع السياحية والعقارية، التي "يسلّزها حسن استثمار الشواطئ البحرية، هكذا يُعرّف عنها في السجل التجاري. لكن بحسب الخريطة الهندسية التي أعدتها شركة الحسام للمقاولات، بما يتوافق مع رخصة وزارة البيئة الصادرة عام 2009، وتقتضي بتقليص مساحة الردم وإلغاء مرفأ الخيوط وإلغاء الشاطئ الرملي، يتضمّن المشروع المرفوض مرتين في المجلس الأعلى للتنظيم المدني، شاليهات اسمنتية وبرك سباحة اصطناعية، وعشرات البيوت الخشبية العائمة

مع جسور وأرضيات خشبية، وكاسر أمواج مقابل برك المياه الطبيعية، في مخالفة فاضحة للخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية التي أقرتها الحكومة عام 2008، والتي توصي بالحفاظ على المواقع الساحلية وعدم إحداث أي تغيير في هيئتها... كل ذلك في مقابل 30 ألف دولار سنوياً تدفع إلى صندوق رئاسة مرفأ شكّا، أي أقل من دولار للمتر الواحد، وهو رقم زهيد بالاستناد إلى سعر الأرض الرائج المقدّر بـ\$2000.

مرسوم الترخيص مطعون به منذ

رئيس بلدية كفرعبيدا
لمعارضتي المشروع: خليهم
يسدّوا نياعهم

عام 2009 نظراً إلى السعر البخس، ولتخطئه المهل المعطاة لإنجاز الأشغال، إذ تنص المادتان 3 و4 منه على بدء أعمال الردم خلال 18 شهراً، وحصول الشركة على ترخيص بالسماح بعبور طريق بيروت - طرابلس بواسطة نفق أو جسر ضمن مهلة أقصاها سنة واحدة قابلة للتجديد ضمن مهلة شهرين تحت طائلة إلغاء المرسوم. شروط قانونية لم تفلح بإلغائه، فتحوّلت المواجهة مدنيّة يخوضها الأهالي والجمعيات المدنيّة في كفرعبيدا. وبحسب الناشطة كلارا خوري، لا تقتصر الأسباب على المخالفات القانونية، وحرمان الناس من أملاكهم العمومية، وتشويه المناظر الطبيعية، بل تشتمل أيضاً على: 1- الإضرار التي ستلحق بقطاع الرياضة (السباحة والغطس والرياضات المائية والأندية الخاصة بها) بحيث يعتبر الشاطئ مقصداً

أبو الجماجم مرّ من هنا

التعديتات على شاطئ كفرعبيدا ليست حكراً على مجلس الوزراء رغم كونها الأكبر. ففي فترة الحرب اللبنانية، استحدثت الميليشيات "شاليهات" اسمنتية فوق صخوره الطبيعية، لا تزال آثارها واضحة حتى اليوم رغم هدمها بعد التسعينيات، وتحمل جدرانها المتصدّعة بعضاً من شعارات الحقبة السابقة وعباراتها، من أرزة الكتاب إلى "أبو الجماجم مرّ من هنا". ولم تنجح مرحلة السلم بإعادة البلدة من كنف الميليشيات إلى حكم المؤسسات، إذ كان رئيس بلديتها طنوس فغالي، الذي يحكمها منذ 18 عاماً (جدّد له أخيراً لست سنوات إضافية)، السبّاق في افتتاح بزار التعديتات عبر إقامة شاليهات خاصة مسطّاً مجازيرها في البحر.

ذكريات محفورة في الصخور

يعدّ شاطئ كفرعبيدا من البقع العذراء على طول الساحل اللبناني، وهو واحد من 31 موقعاً طبيعياً